بسم الله الرحمن الرحيم

أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية

مركز البحوث والنشر والاستشارات

بالتعاون مع

بنك الأسرة

الندوة رقم (2 / 2011)

تقدير للعائد الإجتماعي
من التمويل الأصغر في المصارف السودانية

إعداد:

بروفيسور بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم*

يونيو 2011م

* عميد الكلية الحديثة للتجارة والعلوم، مسقط، وتعمل الكلية التعاون الشامل مع جامعة ميزوري سانت لويس، بالولايات المتحدة الأمريكية، خبير تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل الأصغر، مستشار سابق للبنك الإسلامي السوداني في تمويل الأسر المنتجة والتنمية الريفية، ومستشار التمويل الأصغر لبنك الإدخار والتنمية الإجتماعية ومؤلف كتاب Banking & Finance to SMEs in Sudan – Lessons from an Islamic Financing System, *Institute of Islamic Insitue of Banking & Insurance, London, UK, 2004*

1. مقدمة

في الورقة التي قدمت للمنتدي المصرفي الذي يحمل الرقم (81) بتاريخ يوليو 2010 [1]، قمنا بالتأكيد على أهمية العمل على بناء قاعدة متينة من التمويل الأصغر إعتمادا على التجارب الحالية في أفضل الممارسات العالمية في الصناعة المصرفية في مجال التمويل الأصغر، وذلك من خلال وضع وتطبيق مؤشرات عالمية، والبحث عن أسس لتصنيف المصارف وذلك بقياس الأداء وتشجيع التنافس القائم على الفعالية في تقديم هذا النوع من التمويل. كما قمنا في تلك الورقة بإقتراح مؤشرات في مجالات الأداء المالي والإداري والإجتماعي. واوضحنا أن المؤشر الأخير يهدف إلى تطوير مبدأ الشفافية والعائد المجتمعي من التمويل الأصغروالوصول للطبقات التى لايصلها التمويل وتقديم خدمات غير إقراضيه للجهة المستهدفة وتحسين وضع الفقراء المادى وتخفيف حدة الفقر. كما إقترحنا المؤشرات التالية لتحديد حجم العائد الإجتماعي: التوزيع القطاعي للتمويل الأصغر، تنويع الصيغ المستخدمه، عدد المرات التى مول فيها العملاء قبل أن يستقلوا، منح قروض إسكانية وإستهلاكية وغيرها، نسبة عملاء التمويل الأصغر في الريف والحضر (التوزيع الجغرافي) وإجمالي العدد الممول خلال فترة زمنية محددة، و تحسن الوضع الإقتصادي للجهة الممولة (آخر مجموعة، شريحة الفقراء، والأفقر).

ولازالت قضية تقييم العائد الإجتماعي الشق المنسي لبرامج التمويل الأصغر بالسودان. ومهما يكن من أمر وعند الحديث عن هذا الجانب يتبادر للذهن كيفية قياسه. ماهي المفاهيم والطرق والأدوات والنظريات التي يمكن تطبيقها للوصول لهذا الهدف. وهل ستكون واقعية وممثله لقياس التأثير على حياة الناس. ونظرا لأهمية مؤشر العائد الإجتماعي وصعوبة إيجاد أسس محددة لقياسة سنقوم في هذا الورقة بتطوير رؤيتنا السابقة في مجال تقييم وكيفية تعزيز العائد الإجتماعي للتمويل الأصغر بالمصارف السودانية.

2. أهمية العائد الإجتماعي في عمليات التمويل الأصغر

تركزت الرؤى التنموية على توفير فرص التشغيل والدخول والإستهلاك وزيادة الأصول وفرص الإدخار. كما ركزت محاولات تخفيف الفقر على مساعدة الناس في الحصول على فوائد عينية ملموسة يتم قياسها بنتائج كمية لمعرفة مدى نجاح البرامج. وحتى عهد قريب تركزت نشاطات التدريب والبحوث والتقارير المتعلقة بالتمويل الأصغر على الأداء المالي فقط. فضلا عنه وفي سنوات ماضية لم تكن هنالك أهمية للجانب الإجتماعي في برامج التنمية والتخطيط لمعالجة الفقر، ولكن مع بداية السبعينات إهتم البحث العلمي بهذا الجانب وذلك ضمن مفهوم الحاجيات الأساسية وتطور هذا النهج مع الإعتراف الكامل للأبعاد المتعدده لمسألة الفقر.

بدأت نهضة التمويل الأصغر في السبعينات بإنشاء بنك (جرامين) في بنغلاديش وبنك راكيات بأندونيسيا وبرنامج المشروعات الريفية بكينيا وبرنامج تنمية المشروعات الصغيرة ببوليفيا، ولكنها أصبحت اليوم صناعة متطورة ونامية. وكانت الفكرة الأساسية ولازالت كما هي تلخص في توفير قروض صغيرة تدفع على شكل أقساط وبدون ضمانات واضحة وبأسعار فائدة تجارية. وأوضحت

[1] أنظر بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم، 2010، رؤية حول تقييم وتصنيف المصارف السودانية في منح التمويل الأصغر، المنتدى المصرفي رقم 81، يوليو، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية.، الخرطوم، السودان.

التجارب أن هنالك ثمانية نماذج على الاقل تقدم التمويل الأصغر وهي: الجمعيات، تقديم القروض من المانحين والمؤسسات الحكومية بضمانة المصارف التجارية، بنوك المجتمع أو بنوك القرية، التعاونيات، إتحادات القروض التى تدعم أعضائها، المنظمات غير الحكومية، جمعيات الإدخار والقروض من إسهامات الجهة المستهدفة، والمصارف التجارية الباحثة عن تحقيق الأرباح[1].

وبصرف النظر عن حجم وإنتشار ومواقع ونوعية برامج التمويل الأصغر عالميا في الوقت الحالي بدءا بالمصارف وإنتهاءا بالجمعيات وغيرها إلا أنها جميعها تحمل هدفا واحدا وهو: تنمية المجتمعات الفقيرة إجتماعيا وإقتصاديا. ولذلك كان من الضروري النظر بجدية في قياس العائد الإجتماعي لهذه البرامج. ويعتبرالتمويل الأصغر حالة فريدة مقارنة بجميع التدخلات التنموية الأخرى لمعالجة الفقر حيث أنه يحقق أهدافه التنموية بصورة جيدة ومستدامة إذا كان في شكل إستثمار وليس في شكل منحة أو دعم و تبرع. كما أن الحاجة لراس مال إضافي في مؤسسات التمويل الأصغر الناجحة (إن وجدت) تأتي بغرض تحسين معدلات نمو هذه المؤسسات وليس بغرض تغطية تكاليف التشغيل.

العائد الإجتماعي هو تأثير التمويل الأصغر على حياة الفقراء. هنالك نقاش مستمر وسط المنظمات العالمية والأكاديميين وغيرهم مرتبط بتوسع دائرة الفهم لقياس العائد الإجتماعي. كما أن هنالك دراسات كثيرة حول هذا الموضوع. ونظرا لأن التمويل الأصغر يهدف به في الأساس زيادة الدخول وفرص العمل ومكافحة الفقر فإن قياس العائد الإجتماعي يصبح ضرورة لمعرفة مدى نجاحها. وربما من المرجح أن من أهم مقومات نجاح مؤسسات التمويل الأصغر يأتي من تحقيق عائدات إجتماعية يكمن في قياسها ومتابعة تطورها. لذا ينبغي لكل المصارف التحقق من أهدافها الإجتماعية والنظم المتعلقه بتحقيق هذه الأهداف الإجتماعية كدرجة الإنتشار الجغرافي وغيرها، كما ينبغي لها أن تنظر إلى أي مدى قامت بإختيار منتجاتها وتدريب موظفين وتقديم حوافز لهم للتأكد من وتحقيق أهدافها في هذا المجال.

3. الأبعاد النظرية لقياس العائد الإجتماعي وتصنيف المؤسسات المانحة في هذا الجانب

القيم الإجتماعية للتمويل الأصغر ترتبط بتحسين حياة الفقراء وتوسيع منظومة الفرص الإقتصادية والإستثمارية المتاحة لديهم. علما بأن الأهداف والقيم الإجتماعية لمؤسسات التمويل الأصغر أيا كان نوعها وتصنيفها تشمل (ولكنها لا تقتصر على) التالي:

أولا: خدمة أكبر عدد من الفقراء والذين لايجدون فرصا في الحصول على الخدمات المالية

ثانيا: تحسين عينات وتناسبية الخدمات لمقدمة للجهة المستهدفه عن طرق تقييم وتحديد حاجياتهم

ثالثا: تقديم الخدمات بتكلفة بسيطة وفعالة وعادلة في مجالات الودائع والإستثمار

رابعا: خلق فوائد للجهة المستهدفة وأسرها كتكوين الأصول وفرص التشغيل وتخفيض آثار الصدمات المحتملة وزيادة الدخول وتوفير الخدمات ومقابلة الحاجيات الأساسية.

خامسا: تحسين المسؤولية الإجتماعية لمؤسسات التمويل الأصغر تجاة الجهة المستهدفة والمجتمع المحلي.

سادسا: مراقبة أي آثار جانبية غير مرغوب فيها ناتجه عن عمليات التمويل الأصغر مثل المديونية

[1] 8 Microfinace Lending Models, microfinancehub.com/2010/04/03/8.

الزائدة وسوء إستخدام القروض والقروض المتعدده للجهة المستهدفة.[1]

والإبعاد النظرية لقياس العائد الإجتماعي للتمويل الاصغر في الدراسات لجأت لقياسه عن طريق تحليلات التكلفة والعائد من التمويل، بينما لجأت دراسات أخرى لتحليل المؤشرات المتعلقة بالعائد على الزبائن مقاسة عن طريق عدد القروض أو متوسط حجم القرض أو حجم القرض المقدم لكل زبون على حدة. فمثلا إذا كان حجم القرض صغيرا فهذا يعني أن المؤسسة تخدم الفقراء. وإذا كان المقترض يقوم بتسديد قرضا صغيرا ويأخذ في المقابل قرضا أكبر منه فهذا يعني تراكم الثروة لديه وهو أيضا مؤشر على نجاح برنامج التمويل الأصغر.[2] كما لجأت دراسات أخرى لتقييم حالات نجاح البرنامج عن طريق قصص النجاح والإخفاقات التى يحكيها الزبائن أنفسهم لموظفي المؤسسات الممولة.

يرى بعض الكتاب أن هنالك أربعة متغيرات ومؤشرات لقياس العائد الإجتماعي. وهذه المؤشرات تتلخص في المعيشة (نوعية الحياة، وتشمل مؤشرات العوامل التى تؤثر على تصرفات الأفراد تجاه الأسر والأصدقاء، المساواة في النوع والمشاركة في النشاطات الإجتماعية والإعتماد على النفس والإستقرار وتحسين المستوي الإجتماعي) والتعليم (المعرفة، ويشمل تعليم الأبناء ومحو الأمية وإكتساب المهارات والمعلومات) والمجتمع (التواصل الإجتماعي والثقافي، ويشمل الرفاهية الإجتماعية وشبكة النشاط والقيم المجتمعية وشبكات الدعم المجتمعي)، والصحة (الوضع الجسماني والعقلي، وتشمل التغذية والخدمات البيئة والخلو من الأمراض كالإيدز ورفع معدلات حياة الأطفال عند الولادة)[3]. ولكن جميع هذه المتغيرات صعبة القياس مما يعني أنه من السهل تحديد المتغيرات والمؤشرات المتعلقة بالعائد الإجتماعي للتمويل الأصغر، إلا أنه من غير الممكن وربما من غير المعقول أن يتم قياس هذا النوع من المؤشرات بأي صورة من الصور نظرا لأن تكلفة توفير المعلومات ربما تكون أكبر من قيمتها العملية أو ربما يكون هذا النوع من المعلومات غير متوفر بالطريقة المطلوبة كميا حتى على مستوى شرائح مختارة من الجهة المستهدفة.

ويرى بعض الكتاب أن هنالك عائدات إجتماعة قصيرة المدى يمكن تحقيقها وكذلك تقييمها من ناحية رقمية كزيادة الدخول وعدد الوظائف، بينما هنالك عائدات تظهر على المدى الطويل و يصعب تقييمها ومن بينها تحسن المستوى الصحي وكذلك تأثير التمويل على دخول أبناء الممول للمدارس. بينما يرى كتاب كثيرون أن دراسات تقييم العائد من التمويل الأصغر نظرت فقط إلى الجانب الإقتصادي. وقامت بقياس التحولات في الرفاهية عن طريق قياس الأصول العينية الملموسة وبإستعمال قيم رقمية محددة مثل الدخل والتوظيف والإدخار والإنفاق والإستحواذ على الأصول العينية وغيرها. ويرون أن العائد الإقتصادي يقدم نظرة عادلة لقياس فعالية المؤسسات، إلا أنه لايقيس العائد الإجتماعي. وأشارت بعض الدراسات إلى إحتمالات أن يكون هنالك عائد إجتماعي سالب ناتج عن المديونية الزائدة لبعض عملاء التمويل الأصغر والفساد وسوء إستخدام القروض من قبل الجهة المستهدفة وتعرضها للمحاكمة وفقدان أدوات وسبل معيشتها.

---

[1] Frances Sinha, 2006, Social rating and social performance reporing in microfinance: Towards a common framework, a paper prepared for Argidus Foundation, *http://www.m-cril.com/pdf/Framework-for-Social-Performance-Rating-and-Reporting.pdf*

[2] Damian von Stauffenbery of MicroRate, a rating agecy formicrofinanc intitutions. See microcapital, the social impact of commercial microfinance, www.microcapital.org

[3] Ghalib, Asad Kamran, Measuring the impact of microfinance institution: A conceptual framework of social impact assessment, http://www.sed.manchester.ac.uk/research/iarc/pdfs/iarc_wp24.pdf, accessed January 2001.

وعند تصنيف مؤسسات التمويل الأصغر في مجال العائد الإجتماعي لجأت وكالات التصنيف العالمية إلى طرق مختلفة. فوكالة مايكروريت M-CRIL Social Rating صنفت المؤسسات عن طريق نظمها ونتائجها وفعاليتها في مقابلة حاجيات الزبائن خاصة الفقراء منهم، بينما إرتأت وكالة تصنيف مايكروفاينانزا Microfinanza Social Rating طريقتان وهما تقييم تقديم الخدمات والوصول للفقراء. أما وكالة بلانت Planet Rating فكانت تقديراتها حسب المعلومات المتوافرة عند مؤسسات التمويل الأصغر[1]. وقامت منظمات مجمية مثل Social Performance Task Group (SPTG), CGAP, Microfinance Information Exchange (MIX), Michael & Susan Dell Foundation, and Ford Foundation بتشجيع المؤسسات لإستيفاء الشروط المتعلقة ببعض المؤشرات الإجتماعية مثل درجة تعليم زبائن التمويل الأصغر، الأهداف والمرامي الإجتماعية للمؤسسات، درجة الفقر عند الجهة المستهدفة والممولة، درجة الإنتشار الجغرافي، المسؤولية الإجتماعية وغيرها. وتقوم هذه المؤسسات مجتمعة منح المؤسسات شهادات وتقديرات بعد إستيفائها للشروط المحددة لذلك.

4. مشكلات في تقدير العائد الإجتماعي من التمويل الأصغر

البيانات المطلوبة لتقييم الأثر الإجتماعي لبرامج لتمويل الأصغر تعوقها المعوقات التالية:

أولا: غياب المعلومات الدقيقة.

ثانيا: يحتاج التقييم لعدة زيارات لتجميع معلومات يمكن مقارنتها من وقت لاخر.

ثالثا: طول الفترة الزمنية للتقييم إذ أن تأثير التمويل الأصغر على الجهة المستهدفة يحتاج لعدة سنوات للتأكد من الحصول على نتائج جيدة.

رابعا: من الصعب إجراء تقديرات رقمية أو كمية لبعض النتائج مثل علاقات النوع وإتخاذ القرارات على مستوى الفرد وكذلك درجة المشاركة الإجتماعية التى تجعل الأفراد يشعرون بأنهم جزء من المجتمع.

خلاصة القول أنه وبالمقارنة مع العائد الإقتصادي للتمويل الأصغر فإن هنالك صعوبة كبيرة في قياس العائد الإجتماعي بصورة دقيقة نظرا لأسباب من أهمها صعوبة الحصول على المعلومات المطلوبة من الجهة الممولة وكذلك نتيجة لقصر فترة التمويل ومن ثم من غير المتوقع أن تظهر نتائج إجتماعية سريعة. ولكن الحصول على بعض المؤشرات قد يكون كافيا لغرض التقارير والمراجعة السريعة للاداء. و يرى آخرون أن تقييم العائد الإجتماعي ربما لايكون معقدا أو مكلفا إذا تمت الإحاطة بمشكلات التقييم[2]. وأول ذلك العلم بأن ثقافة التمويل الأصغر ليست دائما ثقافة لكل المجتمعات. وترى هذه الدراسات أنه ربما يكون إختيار العميل سهلا إلا أن الصعوبة تأتي عند تقييم العائد. وأشارت الدراسات في بيرو وتايلاند وبنقلاديش أن عملاء التمويل الأصغر بدأوا بثروات وإستقلالية شخصية مقارنة بجيرانهم. ولذلك وبدون الحصول على التمويل يمكن لهؤلاء أن يكونوا أفضل من جيرانهم. ودراسات التقييم التى تفشل في معرفة مثل هذه الخصائص والتفضيلات في الأساس ربما تبالغ في

[1] European Investment Bank, 2008, A review of the economic and social impact of microfinance with analysis of options for the Mediterranean Region, http://www.eib.org/attachments/strategies/femip_microfinance_2008_en.pdf

[2] Understanding Pitfalls in Measuring the Impact of Microfinance: An Interview with Jonathan Morduch, *http://www.uncdf.org/english/microfinance/pubs/newsletter/pages/2005_08/news_pitfalls.php*

تقدير الدور الذي يقوم به التمويل الأصغر في تحسين مستويات المعيشة [1].

5. أسس ومقترحات لتقدير العائد الإجتماعي في التمويل الأصغر.

من المعروف أن خدمات التمويل الأصغر تساهم بصورة إيجابية من ناحية إجتماعية عن طريق ثلاثة مستويات: مستوى الأفراد[2] ومستوى المجتمعات ومستوى الإقليم.[3] والعائد على المجتمعات يتأتى من دعم فرص التوظيف وتوفير فرص دخول مستقرة ومساعدة الأفراد لبعضهم البعض في المجتمعات التى تتوفر فيها فرص التمويل الأصغر ومجموعات الإقراض والإدخار الأصغر، كما تستفيد المجتمعات من زياد حجم التبادل التجاري مع المجتمعات المجاورة بفضل مشروعات التمويل الأصغر. وعلى النطاق الإقليمي فهنالك أيضا فرص للتمويل الأصغر لخلق الوظائف وتقديم الخدمات المالية للمناطق الريفية مما يدعم الدخول ومستويات التشغيل.

وعلى مستوى الأفراد (وهذا مايهمنا في هذه الورقة) فإن العائد الإجتماعي للمستفيدين من عمليات التمويل الأصغر يأتي من خلال التأثيرات الموجبة التالية من بين تأثيرات أخرى جانبية:

أولا: تحسين وضع المرأة (العميل المفضل لبرامج التمويل الأصغر) وذلك بتحسين موقعها الإجتماعي وفرصتها في التعليم والإستقلالية المالية.

ثانيا: توفير فرص تعليم أفضل خاصة فيما يتعلق بالتعليم الذي يؤدي إلى تحسين المهارات الفردية ومبادئ الإدارة المالية للممولين تمويلا أصغر.

ثالثا: المساعدة على مواجهة الصدمات الإقتصادية الناتجة عن فقدان أحد أفراد العائلة أو الصدمات الحياتية اوالكوارث وذلك عن طريق آليات الإدخار و القروض الصغيرة غير الإستثمارية.

رابعا: زيادة الدخول مما يؤدى لفرص تعليمية وصحية وبيئية وغذائية أفضل.

ولعل من أهم المؤشرات الداله على العائد الإجتماعي للتمويل الأصغر نوعية الشريحة التى تستغل خدماته ومنتجاته، وكيف يقوم الزبائن بإستغلال الخدمات المقدمة لهم ولماذا ومتي يقوم الزبائن طوعا بالتخلي عن الإرتباط ببرنامج التمويل الأصغر أو مجبرين في حالة فشلهم في إستغلال خدماته، وماهو تأثير خدمات البرنامج على الجهة المستهدفة.

وفي إستعراضنا لأدبيات التمويل الأصغر لعدة مؤسسات CGAP, Ford Foundation, Argidus Foundation وغيرها وجدنا عدة طرق إستعملت لتقييم الأثر الإجتماعي وهذ الطرق تتلخص في التالي:

أولا: تقييم الرؤي مقارنة بالأفعال في مؤسسات التمويل الأصغر.

---

[1] Understanding Pitfall (ibid).

[2] على مستوى الفرد وضعت إدارة بنك جرامين عشرة مؤشرات لقياس العائد الإجتماعي وهي: توفر منزل من الصفيح، توفر سرير لكل أفراد الأسرة الحصول على مياه شرب نقية، توفردخل كل الأبناء في مستوي المدارس، توفر ملابس للشتاء،توفر ناموسيات للبعوض، توفر مراحيض صحية، توفر حديقة منزلية لإنتاج الخضروات، عدم وجود نقص في الطعام في كل الأوقات، توجد فرص لكسب العيش لكل البالغين في الأسرة. لمتابعة بعض الطرق المقترحة لقياس العائد الإجتماعي أنظر على سبيل المثال:
Microfinance & the Double Bottom Line: Measuring Social Return for the Microfinance Industry & Microcredit with Education Program,
microcapital institute, http://www.socialenterprise.net/pdfs/microfinance_education.pdf

[3] Responsibility, Social Investment Services, the social impact of microfinance and how to measute it, discussion paper, http://www.thinkmicrofinance.org/wp-content/uploads/2006/12/discuspaper2.pdf

ثانيا: إستعمال المعلومات المالية والمعلومات الخاصة بالزبائن كمؤشرات للأداء الإجتماعي

ثالثا: تقييم عميق للعائدات الإجتماعية عن طريق المسوحات ومن واقع البيانات المتاحة الثانوية المتاحة.

رابعا: قياس التقدم الذي حدث في معالجة الفقر (مؤشر الفقر)

خامسا: إستعمال المعلومات الخاصة بالقروض والإنفاق والقياسات الإجتماعية الأخرى.

سادسا: التركيز على المؤسسات المانحة وليس الزبائن، حيث أشارت مؤشرات السداد العالية في المؤسسات كمؤشرات لرغبة العملاء في تسديد القروض وعلى نجاح البرامج إجتماعيا[1].

ومثال للمؤسسات التى إهتمت بوضع معايير لتقييم الجانب الإجتماعي Inclin والتى قامت بوضع 45 مؤشرا في المجالات التالية: الهدف والرؤي الإجتماعية للمؤسسة، الإنتشار، درجة الحصول على القروض وفرص الإدخار، نوعية الخدمات المقدمة للزبائن، سياسة الموارد البشرية للمؤسسة الإقراضية (تنمية قدرات العاملين فيها)، الإسهام نحو المجتمع والبيئة. [2] كما قامت The Social Performance Task Force (SPTF) بإختيار 22 مؤشرا بغرض تحديد العائد الإجتماعي. وتتلخص هذه ا لمؤشرات تندرج في ثلاثة مجموعات رئيسية، المجموعة الأولى: المؤشرات الإجتماعية، وتشمل الإهداف الإجتماعية للمؤسسة، الحاكمية، نوعية الخدمات والمنتجات، الأداء الإجتماعي والحوافز، المسؤولية الإجتماعية نحو الزبائن، الشفافية نحو كلفة الخدمات، المسؤولية الإجتماعية نحو العاملين بالمؤسسة، الإنتشار الجغرافي، الإنتشار نحو العنصر النسائي، والإنتشار نحو الزبائن. أما المجموعة الثانية فهي المؤشرات الإجتماعية الجانبية، وتشمل مؤشر تقييم الفقر، المسؤولية الإجتماعية نحو المجتمع، المسؤولية الإجتماعية نحو البيئة، مؤشر التوظيف، مؤشر عدد الأطفال في المدارس، والمجموعة الثالثة مؤشر الفقر وتشمل الزبائن تحت خط الفقر، الفقراء بعد 3–5 سنوات، الزبائن الذين تخطوا مرحلة الفقر بعد 3–5 سنوات[3].

من الصعب تحديد مؤشرات ذات معني خاصة في ظل حجم العمل وتكلفة جمع البيانات. وما يكن من أمر فإن النقاش العالمي المستمر في هذا الإطار أفضى إلى مجموعة من المقترحات الجيدة إلا أن بعضها يصعب قياسه. وحسب قراءتنا لواقع هذه المؤشرات نقترح على المصارف السودانية محاولة قياس وعلى فترات متباعدة خمسة عشر مؤشر تؤدى إلى خمس نتائج إجتماعية. الجدول التالي يلخص هذ المؤشرات والهدف منها ونتائجها فيما يتعلق بالأهداف الإجتماعية [4]، علما بأن هذه المقترحات تركزت حول تقييم تقديم الخدمات ومدى الوصول للفقراء.

---

[1] Hulme 1997. Impact Assessment Methodologies for Microfinance: A Review. AIMS Project, *Virtual meeting of the CGAP Working Group in Impact Assessment Methodologies April.*

[2] *5 Ways to Measure Social Performance and Impact of Microfinance, 2010, Microfinancebub.com, Feb. 1.*

[3] Summary of Social Perfomance Measures for Microfinance Institutions, by SPTF, microfinancebub.com/2010/08/20/027.

[4] كما هو معلوم فن هنالك مصطلحات إرتبطت بالأداء المالي لمؤسسات التمويل الأصغر مثل العائد على الأصول ونسبة الإنفاق على عمليات التمويل الأصغر والمحفظة في خطر وغيرها. وبنفس القدر فإن الأداء الإجتماعي ينبغي أن يكون له مصطلحاته ومفاهيمه الخاصة. علما بأننا في الجدول أعلاه حاولنا توحيد هذه المصطلحات حسب ماورد في أدبيات وممارسات التمويل الأصغر في مجال تقييم العائد الإجتماعي.

مؤشرت مختارة لقياس العائد الإجتماعي للتمويل الأصغر

المؤشرات	الهدف من المؤشر	النتيجة التى يمكن أن تحقق من الهدف الإجتماعي
نوعية المنتجات المقدمة لعملاء التمويل الأصغر (القروض/ التحويلات/ التوفير/ التدريب / المنتجات غير المالية الخ.).	ضمان تنويع الخدمات المقدمه وتناسبيتها وشفافيتها.	تنويع الخدمات وتحقيق الشفافية. ((Services & Transparency
عدد المقترضين النشطين.	درجة إنتشار عمليات التمويل الأصغر وخاصة إنتشار الفرع للمناطق الأكثر فقرا في المدينة وحولها.	تحقيق الإنتشار ومكافحةالفقر. (Outreach & Poverty)
عدد القروض القائمة.		
متوسط حجم القرض /متوسط دخل الفرد.		
أقل مبلغ لفتح حساب إدخار (إن وجد).		
نسبة المقترضين في المناطق النائية بالمدينة أو الريفية حول المدينة حسب تعريف محدد للمناطق النائية.		
متوسط حجم القرض.	تناسبية القروض مع الحاجة ومستويات الدخول.	تحقيق التناسبية. (Apprpriateness)
عدد القروض الأخرى (السكنية، التعليمية، قروض الطوارئ، إن وجدت).		
أنواع الضمانات.		
متوسط هوامش الأرباح.	مراعاة المقدرة المالية للمقترضين حمايتهم.	حماية العملاء(الزبائن)، وتحقيق المسؤولية الإجتماعية. (Client Protection, & Social Responsibility)
القروض المؤمنة.		
عدد الزبائن بحسابات الإدخار الإختيارية.	الإدخار كمصدر إضافي في حالة الصدمات.	
إجمالي رصيد الإدخار الإختياري الأصغر من إجمالي الإدخار بالفرع.		
متوسط رصيد الإدخار الإختياري.		
نسب الرجال والنساء الممولين تمويلا أصغر بالفرع.	تقوية وتحسين وضع المرأة.	مراعاة النوع. (Gender Approach)

بالإضافة لما سبق من مؤشرات والتى يمكن أن نعتبرها تقييما لجانب العرض (المؤسسات المانحة للتمويل) نقترح أيضا مؤشرات تتعلق بجانب الطلب (الجهة المستهدفة نفسها) وعلى مستوى حالات مختارة من خلال إجراء العمل الميداني التالي، إذا كان ذلك ممكنا:

أولا: إختيار حالة أو حالات محددة ممثلة لدراستها دراسة مستفيضة بعد أخذ معلومات أولية حول وضع بعض الممولين تشمل الدخل الشهرى ونوع السكن وتقديرات بنود الصرف الأساسية. وذلك عن طريق عدة زيارات بصورة دورية ومراقبة التحولات التى تطرأ.

ثانيا: إستغلال الأسئلة المفتوحة في إجتماعات دورية مع ممثلين من الجهة المستهدفة للتأكد من تأثير التمويل الأصغر إقتصاديا وإجتماعيا.

هذه الآلية المقترحة تميز بالتالي:

أولا: غطت أهم المعايير في التقييم الإجتماعي عن طريق مؤشرات يسهل تعريفها وقياسها.

ثانيا: نتجت عن أدبيات وخبرات متعددة في مجال القياسات الإجتماعية للمؤسسات المانحة والباحثين في مجال التمويل الأصغر.

ثالثا: تميزت بقلة التكلفة وسهولة القياسات نظرا لأن جميع البيانات المطلوبة يمكن أن تقدم من سجلات العملاء بالفروع.

رابعا: التنوع في الأهداف (قياس نوعية الخدمات، الإنتشار الجغرافي وعلى مستوى المناطق الأفقر، المقدرة المالية للمقترض، تناسبية القروض، فرص الإدخار).

خامسا: دمج القياسات الكمية (دراسة المؤشرات) وغير الكمية (دراسة الحالات) في التقييم.

سادسا: يمكن إستغلال هذه المؤشرات في حالة أن تقوم المؤسسة أو الفرع بتقييم داخلى كما يمكن إستخدامها أيضا في التقييم خارج الفرع من قبل وكالات التقييم والتصنيف المتخصصة أو بنك السودان المركزي.

6. الخاتمة والتوصيات

يعتبر العائد الإجتماعي من أهم مؤشرات التمويل الأصغر، خاصة عندما يتعلق الأمر بمعالجة الفقر. هنالك عدة طرق لقياس العائد الإجتماعي إلا نه يمكن تقسيمها عموما إلى طرق كمية وغير كمية تناولت درجة الإنتشار، تناسبية القروض للجهة المستهدفة، حماية العملاء والمسؤولية الإجتماعية للمؤسسة والإهتمام بأمور النوع وغيرها. كما أن هنالك عدة مشكلات وصعوبة في تقدير العائد الإجتماعي للتمويل الأصغر.

وفي هذه الورقة قمنا بإقتراح مجموعة من المؤشرات الكمية بالإضافة إلى مؤشرين نوعيين يقومان على العمل الميداني لشرائح مختارة من الجهة الممولة.

ولضمان البدء والإستمرار في نهج تقييم الأداء المجتمعي للمؤسسات نرى أن تقوم المصارف بنفسها بقياس العائد الإجتماعي على جميع المستويات والفروع العاملة، كما نرى أيضا ن يتم تضمين ملخصات للنتائج الأساسية في التقارير والرواجع المرفوعة من المصارف لبنك السودان المركزي.